

السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر

دراسة ميدانية حول :

تجربة شركة «الورود» لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001

أ. عقبة عبداللاوي	هالة جديدي	أ. نور الدين جوادى
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	مدير النوعية ومراقبة الجودة	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي — الجزائر —	مجموعة الورود	جامعة الوادي — الجزائر —
	ولاية الوادي	

الملخص :

تأسست شركة «عطور الورود» نهايات العام 1983 في ولاية الوادي، وازدهرت المؤسسة بسرعة. ولعل أهم سبب لهذا الازدهار هي السياسة البيئية التي أولتها الشركة بأهمية بالغة، وجسدتها باتخاذها جملة من الإجراءات منها : التخلي عن المواد الملوثة في تكوين أسس العطور، والتخلي نهائياً عن استعمال غاز CFC في البخاخات منذ ماي 1998 . واختيار طريقة الترميل لمعالجة القوارير بدل حمض الإكمام الملوث والسام، واستعمال غراء خال من المحلل في عملية الإستهلام . وكذلك إعادة تأهيل المواد البلاستيكية (متعدد البروبيلين) المستعملة في الأغذية و سدادات عطور، ونقل نفايات الورق إلى غاية مراكز إعادة التأهيل في شمال البلاد . وأيضاً، إعادة تأهيل جميع المواد الكيميائية المستعملة عبر خطوط الإنتاج، وزرع مساحات خضراء بين وحدات إنتاج الشركة، ومنع التدخين منذ سنة 1998 ، واستعمال أشرطة التعبئة المنحلة في الطبيعة . وأخيراً، استغلال الظروف الطبيعية للمنطقة في الهندسة المعمارية للمباني، كالفضاء والضوء والتكييف .. الخ. واستعمال هياكل من الألمنيوم القابل لإعادة التأهيل .

وسوف نحاول من خلال هذه الورقة دراسة السلوك البيئي لشركة «الورود» لإنتاج العطور في مجال صون البيئة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، كأرضية للحصول على شهادة الإيزو 14001 .

— المقدمة :

تركز المؤسسات الاقتصادية حالياً تركيزاً واضحاً على الاهتمامات بالسلوك البيئي، حيث أصبحت حماية البيئة من ضمن أولوياتها، وذلك لما تفرضه مقتضيات ومتطلبات التنمية المستدامة، خاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وجماعات الضغط التي قد تؤثر على مصير المؤسسة، وبالتالي فهي تسعى لتحقيق التكيف الإيجابي مع متغيرات المحيط ومتطلباته الجديدة ومواجهة تزايد حدة المنافسة، بما يكفل بقاء واستمرار المؤسسة وتفوقها .

ولهذا سعت بعض المؤسسات إلى تحسين سلوكها البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية، من خلال تبني لممارسات وتقنيات حديثة تخدم حماية البيئة وصيانة مواردها وتقديم منتجات صديقة للبيئة .

تتمحور مشكلة البحث في دراسة واقع السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، وما مدى اهتمامها بالجانب البيئي وإدماجها له ضمن إستراتيجيتها التسييرية ؟ وما الفوائد التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من تحسين سلوكها البيئي ؟ وسوف نحاول من خلال هذه الورقة

دراسة السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر من خلال دراسة ميدانية، عبر عرض تجربة شركة «الورود» لإنتاج العطور في مجال

الحفاظة على البيئة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة . وذلك من خلال التعرض إلى:

- السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية والإدارة البيئية .
- السلوك البيئي لشركة ورود .

- الفوائد التي جنتها الشركة من تحسين سلوكها البيئي .

أولا : الإطار النظري للسلوك البيئي والإدارة البيئية

1. السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية :

لم تعد الكفاءة والربحية كافييتين لاستدامة المؤسسات الاقتصادية، إذ يتطلب عليها تغيير في نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار البعد البيئي وإدماج الاهتمامات البيئية في عملياتها الإنتاجية، بغية الوصول إلى مستويات عالية وتحقيق تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البيئية .

1.1 العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية :

يتحدد سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه قضايا البيئة نتيجة للتأثير الذي تحدثه عليها مجموعة من العوامل، هذه العوامل تكون ذاتية أو نابعة من المحيط الذي تعيش فيه، وتتمثل في¹ :

1.1.1 الضغوطات الحكومية :

تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، وعند وضعها للسياسة البيئية² تركز على :

- **الأدوات التنظيمية *Les mesures réglementaires*** : تشكل هذه الأدوات من مجموعة من المعايير *Les*

normes التي يجب على المؤسسة التقيد بها، وتوجد أربع أنواع أساسية من هذه المعايير³:

● **معايير جودة البيئة *Normes de qualité d'environnement*** : يحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث مسبقا، كالحد الأقصى لنسبة ثاني أكسيد الكربون (CO₂) في الجو، إذن فهذه المعايير تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءً على قدرات الوسط الطبيعي .

● **معايير الانبعاثات *Normes d'émissions*** : تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها لانبعاث ملوث معين في مكان ما، مثل حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون في مؤسسة ما .

● **معايير المنتج *Normes de produit*** : من أحدث استخدامات هذا النوع من المعايير على مستوى التجارة الدولية (متطلبات التعبئة والتغليف، العلامة البيئية)، هذه المعايير تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج كنسبة مادة الرصاص في البترين أو قابلية الغلاف لإعادة التدوير .

● **معايير الطرائق *Normes des procédés*** : تحدد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية مثل أساليب الإنتاج النظيف⁴، والتجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها .

- **الأدوات الاقتصادية** : هناك نوعين من التحفيز الاقتصادي نتجا عن اختلاف المقاربتين اللتين اعتمدهما كل من الاقتصاديين :

يقو *Arthur Pigou* و *Ronald Coase* .

¹ . محمد عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2009/07، ص 11 - 19 .

² . تعرف السياسة البيئية على أنها : بيان بنوايا المؤسسة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي الشامل، والذي يوفر إطاراً للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية . وللتوسع أكثر راجع : السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 25، يناير 2004 .

³ . منظمة اليونسكو، أدوات السياسات الوطنية للبيئة، www.unesco.com .

⁴ . تجدر الإشارة إلى أن مدخلات الإنتاج النظيف هي التكنولوجيا النظيفة، والتي يرجع ظهورها إلى أواخر الثمانينات في كل من أوروبا وأمريكا، حيث تستفيد المؤسسات المستعملة للتكنولوجيا النظيفة من امتيازات نسبية في السوق، ذلك لأنها لا تتحمل مصاريف بيئية، وهذا الامتياز يجعل الإنتاج النظيف يكتسب قدرة تنافسية أعلى وإمكانيات أكثر للإنتاج .

- **مقاربة بيقو** : تستند فلسفة هذه المقاربة على مبدأ الملوث الدافع⁵ *Principe pollueur payeur* والذي يقضي بضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها، وتركز على الجباية (الرسوم)، شبه الجباية (الإتاوات) والإعانات (وهي أموال تقدم للمؤسسة لتشجيعها على اعتماد الممارسات النظيفة *Les pratiques propres*). وتقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل باستعمالها في تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين .
- **مقاربة كواز** : يستند طرحه على إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع يحدد لها سعراً وينظم استغلالها، ومن أمثلة تلك «حقوق رخص التلويث⁶ *Droits à polluer*»، ويؤدي إنشاء مثل هذه الأسواق من تحويل الآثار الخارجية للمؤسسة إلى سلعة جديدة وهي "الحق في التلويث" والذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الاقتصادية .
- **المقاربات الطوعية⁷** : هي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، كما تشجع "التنظيم الذاتي" للقطاعات الاقتصادية، هذا النوع من الأدوات يضمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة والسلطات العمومية (وفي بعض الحالات المنظمات الغير حكومية) من جهة أخرى .
- 2.1.1. تأثير الأطراف ذات المصلحة⁸** : تمارس العديد من الأطراف ضغوطاً على المؤسسات من أجل حماية وضمأن أولوية مصالحها، إذ أن المؤسسات الملوثة تكون عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام، تلزم الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة على ممارسة ضغوطات عليها من أجل تصحيح سلوكها البيئي استجابة لتطلعات الرأي العام . وتمثل هذه الأطراف في : المساهمين، المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة والهيئات القطاعية والعمومية .
- 3.1.1. الفرص الاقتصادية** : إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل هو أيضاً نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية مثل التحفيز التسويقي من خلال اعتماد مقاربة بيئية لتسويق منتجاتها كشركة مسؤولة عن حماية البيئة، كما قد تستخدم السلوك البيئي لأغراض المنافسة أو لغرض تحقيق المردودية من خلال عمليات إعادة تدوير النفايات والاستثمار في المجالات النظيفة.
- 4.1.1. أخلاق المديرين** : أثبتت الدراسات أن المديرين يحاولون دوماً تسيير شركاتهم بما يتماشى مع دوافع الأخلاقية، وعليه لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في شركاتهم .
- 5.1.1. العوامل الموقفية** : تشير العديد من الدراسات إلى الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة، يمكن حصر هذه العوامل في : عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي، التوجهات الاستراتيجية والمرونة الصناعية .
- 2.1. أصناف السلوكيات البيئية** : يمكن التمييز بين ثلاث أصناف من السلوكيات⁹ :
- 1.2.1. السلوك البيئي الدفاعي « Comportement éco défensif »**

⁵ . ظهر مبدأ الملوث القائم بالدفع والذي اعتمده منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1972 .

⁶ . تهدف حقوق التلويث (*Droits à polluer*) إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين في حين تتيح للسلطات العمومية الإبقاء على عتبة شاملة للانبعاثات الملوثة، يتم توزيع هذه الحقوق عن طريق بيعها بسعر ثابت أو بيعها بالميزاد أو عن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها، وفي هذه الحالة يسمح لكل مؤسسة أن تلوث في حدود حقوق التلويث التي تملكها ويتم معاقبة كل تلويث إضافي باستثناء حالة شراء المؤسسة حقوق تلويث جديدة من مؤسسة أخرى أقل تلويثاً منها. عندئذ وفي منطقة معينة، يمكن تعويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة بانخفاض درجة تلويث مؤسسة أخرى عن طريق تداول رخص التلويث . أنظر : منظمة اليونسكو، **العولمة والتنمية المستدامة أي هينات للضبط ؟** www.unesco.com .

⁷ . للتوسع حول المقاربات الطوعية في المؤسسات الاقتصادية (أشكالها، أسبابها، أهميتها .. الخ)، راجع : الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، 2006-2007، ص 93 .

⁸ . نظرية الأطراف ذات المصلحة « *Théorie des parties prenantes* » هي مفهوم حديث نسبياً في الإدارة يؤكد على أن المؤسسة يجب أن تعمل على تحقيق مصالح وأهداف جميع الأطراف الذين تتعامل معهم، ولا تركز فقط على تعظيم أرباح المساهمين .

⁹ . محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي يركز على النتائج الاقتصادية الفورية، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح، والمؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية .

هذا السلوك تتميز به المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة، هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجياً لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها .

2.2.1. السلوك البيئي الممثل «Comportement éco conformiste» :

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك، حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك . هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستوياتها، فهي بذلك تكتفي بالامتثال بالحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية .

في هذا الصنف من السلوك، تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة، والهدف الرئيسي للمؤسسة ذات سلوك بيئي ممثل هو تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من التضرر في حالة عدم التزامها بالتشريعات البيئية، ويعد السلوك البيئي الممثل الأكثر شيوعاً بين المؤسسات .

3.2.1. السلوك البيئي الواعي «Comportement éco sensible» :

يسمى أيضاً بالسلوك الاستباقي، وتنتهجه المؤسسات بغية تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية، والدافع إلى ذلك من وجهة نظر هذه المؤسسات، هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة، وتصبح المعطيات البيئية عنصراً أساسياً في إستراتيجية المؤسسة . ومن قواعد علم الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات استباقية للتعامل معه، أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير وتبحث عن التأقلم معه، وهذا ما يتحقق فعلاً للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية استباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة : اقتصادية، تكنولوجية، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار .

2. الإدارة البيئية :

1.2. تعريف الإدارة البيئية¹⁰ :

يتداول المختصون عدة تعاريف للإدارة البيئية، تهدف بالحصلة إلى ما تهدف إليه الإدارة البيئية، والتي هي عبارة عن : "الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقترب من تحقيق الأغراض البيئية، بوصفها جزءاً أساسياً من سياساتها"، كما أنها تعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالاً مؤثراً وفعالاً فيها، ويبدو ذلك جلياً في الهيكل الوظيفي للمنشآت من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة للخطط البيئية، بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض آثارها البيئية أو منعها تماماً . وتتمثل العناصر الأساسية المكونة للإدارة البيئية في¹¹ :

- احترام وإتباع تعليمات السلطات المختصة والقوانين وتوصيات الجمعيات الخضراء في ما يتعلق بعدم تجاوز حدود التلوث المسموح .
- الحفاظ على البيئة من خلال تبني إجراءات تقنية تقلل من المؤثرات البيئية واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية المناسبة .

¹⁰ . مطانيوس مخول وعدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، 2009، ص 35 .

¹¹ . عبد الكريم شوكمال وطارق راشي، إدارة الجودة الشاملة البيئية وفقاً لمعايير الإيزو 14000 كمدخل لتحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول : إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة - الجزائر، 13 - 14 ديسمبر 2010، ص 4 .

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة للأجيال الحالية والقادمة عن طريق المشاريع التطوعية .

2.2. أهمية الإدارة البيئية :

- لقد بينت التجارب العملية أن المؤسسات الاقتصادية التي أدرجت مفهوم الإدارة البيئية ضمن أولوياتها الإستراتيجية، استطاعت أن تحقق فوائد اقتصادية كبيرة، كان أساسها تخفيض التكاليف وتحسين صورة وسمعة المؤسسة، وقد لخصت الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة الفوائد التي تجنيها المؤسسات الاقتصادية من خلال تبني الإدارة البيئية في النقاط التالية¹² :
- **تحسين الأداء البيئي للمؤسسة** : إن استخدام التخطيط يجنب المؤسسة الكثير من المفاجآت غير السارة، ويساعد على التنبؤ بالمشكلات البيئية المتوقعة، ويحفز على اقتناص الفرص المتاحة والإيجاد المسبق للحلول .
- **تدعم وترفع تنافسية المؤسسات** : إن تخفيض تكلفة الطاقة أو الاستغناء عن بعض المواد الكيماوية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح، والتي يمكن استغلالها في عمليات التوسعة أو في التوزيع على حملة الأسهم أو لتحفيز العاملين، كما يمكن أن تساعد المؤسسة في الدخول إلى بعض الأسواق المحددة . ومن هنا يتضح أن المؤسسات التي تتبنى إستراتيجية واضحة حول أدائها البيئي هي التي ستحصل على ميزات تنافسية في الأسواق العالمية .
- **يوفر الأموال** : إن نظام الإدارة البيئية يوفر للمؤسسة العديد من البدائل لتحسين الأداء، فمثلا إدخال واستعمال تكنولوجيا نظيفة يؤدي إلى توفير الأموال عن طريق ترشيد استهلاك الطاقة والحفاظ عليها، ومنع التلوث والتخلص من النفايات، مما يساعد على تخفيض تكاليف التشغيل وتحسين الأداء.
- **تحسن صورة المؤسسة** : إن منظومة الإدارة البيئية تحتوي على مؤشرات تساعد في الحكم على مدى تقدم ومتابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالبيئة مقارنة بالأهداف الموضوعية، فالتقارير المنشورة والمتضمنة لهذه المؤشرات والنتائج المتحصل عليها، تساعد في كسب مزيد من الثقة والمصادقية والشفافية لدى الرأي العام، مما يعود بالإيجاب على سمعة المؤسسة وكذلك جذب المستثمرين .
- **تحافظ على الأفراد العاملين بالمؤسسة** : تعتبر مواضيع مثل البيئة والصحة والسلامة من المواضيع التي تستحوذ على اهتمامات الأفراد العاملين، فإدارة البيئة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء في هذه المجالات، وبالتالي ترتفع الروح المعنوية ويزداد الرضا والاعتزاز بالعمل، مما يؤدي إلى المحافظة على الأفراد العاملين .
- **تضمن التسيير الأفضل للالتزامات القانونية البيئية** : تساعد الإدارة البيئية للمؤسسة على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطبيق الالتزامات والتشريعات البيئية القانونية، وهو ما يضمن لها على المدى القصير عدم الوقوع في التجاوزات وما يترتب عنها من مضاعفات .

3.2. وظائف الإدارة البيئية :

تحتوي الإدارة البيئية على مجموعة من الوظائف المستمدة من «إيزو 14001»¹³، وذلك لما تحمله من صفة التغيير والتحسين المستمر والغير الحدود القائم على منهجية حل المشكلات، والتي يؤدي القيام بها بفاعلية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، وفي ما يلي توضيحاً مختصراً لمضمون هذه الوظائف¹⁴ :

¹² . عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي حول : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، 7-8 أبريل 2008، ص 3-4 .

¹³ . تعرف المواصفة القياسية الدولية "ISO 14001" بأنها : مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل الأداء البيئي . وغاية هذه المواصفة هو تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمنظمة . للمزيد راجع : إينار عبد الهادي آل فيحان وسوزان عبد الغني البياتي، نظام الإدارة البيئية " ISO : 2004 : 14001 "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، 2008 .

¹⁴ . عبد الكريم شوكمال وطارق راشي، إدارة الجودة الشاملة البيئية وفقاً لمعايير الإيزو 14000 كمدخل لتحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية، مرجع سبق ذكره، ص 6 - 7 .

- **التخطيط البيئي «Plan»** : يعني في هذا السياق تحديد الأهداف والعمليات التي تمكن المؤسسة من تنفيذ السياسات البيئية، وفي هذا الإطار يتم الانطلاق من المعايير أو المواصفات المرجعية العالمية المعتمدة من المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس¹⁵، وينبغي على التخطيط البيئي أن يكون شاملاً لجميع أنشطة المؤسسة التموينية والإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والمحاسبية .
- **التنفيذ «Do»** : وهي المهمة التي تتمثل في تنفيذ العمليات والسياسات البيئية كما هو مخطط لها حيث تشمل جميع أنشطة ووظائف المؤسسة .
- **الرقابة البيئية «Check»** : تتمثل في مراقبة ومتابعة العمليات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية والمتطلبات التشغيلية وأهداف السياسة البيئية مع العمل على تقييم الأداء البيئي، أي تقييم مدى النجاح الذي حققته الإجراءات والتدابير البيئية من قبل المؤسسة .
- **التطوير والتحسين «Act»** : هذه الوظيفة تستدعي إذا تطلب الأمر القيام بتصحيح وتقويم العمليات، حيث يتضمن المعيار إيزو 14001 التحسين المستمر للعمليات، أي العمل الدائم لتأمين فعاليتها .

4.2. المواصفة الدولية إيزو 14001:

- أ. ماهية المواصفة إيزو 14001 : تعد المواصفة إيزو 14001 مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية «Organisation Internationale de Normalisation»، وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية¹⁶، لتمكن المنظمة من صياغة سياسة وأهداف تأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة . وغاية هذه المواصفة هو تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمنظمة، كما تسعى إلى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية والاقتصادية¹⁷ .
- ب. مجال تطبيق المواصفة¹⁸ :

تطبق هذه المواصفة على الجوانب البيئية التي تستطيع المنظمة أن تتحكم فيها والتي يتوقع أن تؤثر عليها، ويمكن تطبيقها على أي منظمة ترغب في :

● صياغة وتطبيق وتحسين نظام الإدارة البيئية.

● المطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة.

● إقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية.

● التقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة.

ج. آلية الحصول على شهادة الإيزو 14001 :

- يستلزم على المنظمة أن تقوم بإنشاء والحفاظ على نظام الإدارة البيئية طبقاً لمتطلبات المواصفة، وتتمثل هذه المتطلبات في العناصر التالية¹⁹ :
- السياسة البيئية : وهي بيان بنوايا المؤسسة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل، والذي يوفر إطار للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية، وينبغي أن تحدد الإدارة العليا هذه السياسة لتأكيد الالتزام بالوقاية من التلوث والتقييد بالقوانين والتشريعات وتوفير إطار لوضع الأهداف البيئية ومراجعتها، بالإضافة إلى توثيق السياسة البيئية ونشرها .

¹⁵ . موقع المنظمة : www.iso.org

¹⁶ . يعرف نظام الإدارة البيئية بأنه مجموعة عناصر مترابطة تشكل نظاماً إدارياً فرعياً ينبغي إدارة التأثيرات البيئية الناتجة عن أنشطة المنظمة بصرف النظر عن حجم ونوع ذلك النشاط، عن طريق توفير عمل تكاملي للتطوير والتنفيذ والمحافظة على السياسة البيئية وضمان التوافق مع القوانين البيئية وتحسين الأداء البيئي . أنظر : ايثار عبد الهادي وسوزان البياتي، نظام الإدارة البيئية " ISO 14001 : 2004 "، مرجع سبق ذكره، ص 120 .

¹⁷ . ايثار عبد الهادي وسوزان البياتي، نظام الإدارة البيئية " ISO 14001 : 2004 "، مرجع سبق ذكره، ص 116-117 .

¹⁸ . نبيل الأعرجي وآخرون، دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفة العالمية للبيئة الإيزو 14001، جامعة بابل، أيلول، 2010، ص 4 .

¹⁹ . عبد الكريم شوكل وطارق راشي، إدارة الجودة الشاملة البيئية وفقاً لإيزو 14000 كمدخل لتحسين وتنمية أداء المؤسسة من الناحية البيئية، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

- التخطيط : يبدأ التخطيط بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية، ويجرى بعدها تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المؤسسة، ومن ثم تطوير الغايات والأهداف البيئية للمؤثرات وإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة . ويشمل تشخيص الجوانب والمؤثرات البيئية وإعادة الموازنات لمعالجتها، توثيق الغايات البيئية ومراجعتها باستمرار ووضع برامج إدارة البيئة ضمن إطار زمني .
- التنفيذ : يحتاج تنفيذ الخطة البيئية إلى موظفين مؤهلين ومدربين وإلى إجراءات موثقة وخطوط اتصالات واسعة، بالإضافة إلى ضبط الوثائق وضبط العمليات والاستعداد للطوارئ . ويستدعي التنفيذ الناجح لنظام إيزو 14001 إلزاماً من قبل العاملين بالمنظمة، وبذلك لم يعد اقتصر المسؤوليات البيئية على الأقسام البيئية بل أضحت ضمن أعمال المنظمة ككل .
- الفحص والإجراءات التصحيحية : لا بد من متابعة الأنشطة البيئية وقياسها، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالسجلات البيئية وإجراء تدقيق النظام .
- مراجعة الإدارة : أكدت الموصفة على المراجعة الدورية للنظام من طرف الإدارة، وضرورة توثيق عمليات المراجعة لبلوغ التحسين المستمر، وتشمل المراجعة على : نتائج وعمليات التدقيق، تقييم مدى تجسيد الأهداف والغايات، وتحقيق مرونة النظام بما يتناسب والظروف المتغيرة .

ثانيا : تعريف عام بشركة ورود :

تأسست شركة عطورورود «Parfums Wouroud» يوم 15 جويلية 1983 في المنطقة الصناعية بكوينين بولاية الوادي على مساحة قدرها 2000 م²، وازدهرت هذه المؤسسة خلال بضع سنوات حتى أصبحت تمثل أفضل المؤسسات الصناعية في البلاد²⁰ . ويعود تاريخها إلى أكثر من ثلث القرن أي منذ سنة 1963، حيث أسست الشركة الأم على يد المرحوم "حديدي سالم عطاء الله" وشركائه بالعاصمة، وكانت أول مؤسسة لتصنيع العطور بالجزائر .

وفي سنة 1995 بدأت المؤسسة أعمال التوسعة وتحديث الآلات، واستمر ذلك إلى غاية نوفمبر 1997 لتصل بها المساحة إلى 4000 م²، حيث تم البناء بطابع معماري فريد يجمع بين التراث الصحراوي الأصيل وأحدث تقنيات البناء .

ومن الجدير بالذكر أن شركة ورود تولي عناية خاصة لاستعمال التقنيات الحديثة وتعول عليها في سياستها التنموية، فعلى سبيل المثال، بدأ الاعتماد على المعلوماتية واستعمال النسخ الهاتفية (الفاكس) منذ سنة 1987، وكذا استعمال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال الذي تم في 1994. كما تعتبر أول شركة تنشأ موقع على الإنترنت²¹ (سنة 1994) وأول من استعمل الترميز في الجزائر (سنة 1993)، وكان ذلك قبل إنشاء المنظمة الجزائرية لترقيم المنتجات «EAN Algérie»، حيث اتصلت المؤسسة بالمنظمة الدولية بروكسل ومنحتها "الرقم 1001"، مما سهل مهمة متابعة ومراقبة حركة المواد الأولية والمنتجات .

وتحرص شركة رواتح الورود على التطوير الدائم ومراقبة الجودة وتحسين النوعية وتستعمل لذلك أحدث أجهزة القياس والمراقبة . كما استطاعت أن تتبنى نظام إدارة الجودة وتعتمده في سياستها الإدارية، ففي سنة 2006 حصلت المؤسسة على شهادة إيزو 9001 إصدار 2000، وهي الآن تطبق النظام بإصدار 2008، والذي تسعى من خلاله إلى التطوير المستمر وتعزيز رضا الزبون بالوفاء بمتطلباته، وكذا العبور للأسواق الخارجية .

فمن خلال ما تمتلكه الشركة من تكنولوجيا متطورة إلى جانب جودة منتجاتها وكفاءة موظفيها، تمكنت من الصعود إلى مصاف المؤسسات المنافسة في الأسواق العالمية، وشاركت في العديد من المعارض الدولية، كما استطاعت أن تصدر 15% من رقم أعمالها إلى العديد من الدول مثل : السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، ليبيا، روسيا، المكسيك، كندا وجنوب أفريقيا .

هذا وقد حازت مؤسسة ورود على العديد من الأوسمة والجوائز العالمية منها :

²⁰ . تحصل الرئيس المدير العام للشركة "حديدي محمد البشير" على جائزة ثاني أحسن مسير على المستوى الوطني، وذلك في 23 فيفري 2001 .

²¹ . موقع شركة ورود : www.wouroud.com

- جائزة أفريقيا الدولية (باريس) 1992 :
 - *13th International Africa Award (Paris), February 24th, 1992 .*
 - الجائزة الدولية للنوعية (مدريد) 1993 :
 - *21th International Trophy for Quality (Madrid), Spain, April 19th, 1993 .*
 - جائزة النجم الذهبي للنوعية (مدريد) 1993 :
 - *International Gold Star for Quality (Madrid), Spain, 1993 .*
 - الجائزة الدولية للتكنولوجيا والجودة (باريس) 1997 :
 - *15th International Award for Technology and Quality (Paris), June 27th, 1997 .*
 - جائزة الإهتمام بالنوعية العالمية (باريس) 1997 :
 - *Word Quality Commitment Award (Paris), 1997 .*
 - جائزة أمريكا الذهبية للنوعية (نيويورك) 1998 :
 - *10th Golden America Award for Quality, NewYork (USA), June 19th, 1998 .*
- ثالثا : السلوك البيئي لشركة ورود :

1. قراءة عامة في السلوك البيئي للشركة :

- تعد المحافظة على البيئة من أهم الأولويات لدى شركة «ورود» حيث تعمل جاهدة من خلال جميع فروعها على حماية البيئة التي نعيش فيها باتخاذها جملة من الإجراءات منها :
- التخلص من المواد الملوثة في تكوين أسس العطور : إذ عملت شركة ورود على تطبيق المعايير الأوروبية في ما يخص المواد الأولية المستعملة في تكوين أسس العطور والمواد، وتوقفها عن استيراد واستعمال المواد التي وضعت تحت خانة مواد ملوثة أو خطيرة على صحة الإنسان والبيئة.
 - التخلص نهائيا عن استعمال غاز CFC في البخاخات منذ ماي 1998 : باعتبار أن الكلوروفلوروكربون يؤثر بشكل كبير على طبقة الأوزون ويسبب لها تلفاً كبيراً، حيث يبقى عالقاً في الجو من 80 إلى 120 سنة عند خروجه من البخاخ. لهذا عملت الشركة على التخلص عن استعماله واستبداله بغاز البوتان عديم الرائحة وليس له تأثير على طبقة الأوزون، كما أنه مخصص للاستعمال التجميلي.
 - إعادة تأهيل المواد البلاستيكية (متعدد البروبيلين) المستعملة في الأغذية و سدادات عطور: إذ تتوفر في مجموعة ورود جميع آلات التهيئة وإنتاج المنتجات البلاستيكية على وحدات خاصة، لإعادة تأهيل كل بقايا البلاستيك الناجم عن عملية الإنتاج واستعمالها مجددا.
 - استعمال غراء خال من المذيب في الإستهلام²²: تقوم آلة الإستهلام (Steinmann Lotus72SF) بوضع قشرة سليلوزية شفافة أو كامدة أو لماعة على الورق. وتمتلك مجموعة ورود هذه الآلة السويسرية الوحيدة من نوعها في العالم التي تستعمل غراء خالي من المذيب من أجل المحافظة على البيئة وعلى الصحة، إذ يتميز على الغراء الذي يحتوي على المذيب بكونه لا يترك رائحة بعد لصقه، كما يمكن استعماله في علب المنتجات الغذائية وموفر للطاقة أثناء عملية الإستهلام .
 - استعمال أشرطة التعبئة²³ المنحلة في الطبيعة والصديقة للبيئة، حتى يسهل التخلص منها ولا تلوث المحيط البيئي .
 - اختيار طريقة الترميل لمعالجة سطح قوارير العطور عوضاً عن استعمال أحماض الخراط الكيميائي الملوثة والسام .
 - إعادة تأهيل جميع المواد الكيميائية المستعملة عبر خطوط الإنتاج.
 - استعمال هياكل من الألمنيوم القابل لإعادة التأهيل .
 - نقل نفايات الورق والورق المقوى إلى غاية مراكز إعادة التأهيل في شمال البلاد.

²² . عملية الإستهلام هي عملية إضافة فلم شفاف ورقيق جداً فوق العلب الكرتونية لحمايتها من التلف بالسوائل والرطوبة وزيادة تماسكها.

²³ . هي عبارة عن أشرطة شفافة تستعمل لتغليف علب العطور والمنتجات قصد حمايتها وإعطائها مظهر جمالي .

- زرع مساحات خضراء بين وحدات إنتاج مجموعة ورود.
 - جعل جميع مساحات مجموعة ورود مناطق خالية من التدخين منذ سنة 1998.
 - استغلال الظروف الطبيعية للمنطقة في الهندسة المعمارية للمباني، كالفضاء والعلو والضوء والتكييف وغيرها .. الخ.
- وتسعى المؤسسة في الوقت الحالي إلى تطبيق نظام الإدارة البيئية الشامل إيزو 14001، بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة، فانتهاج المؤسسة سلوك مسؤول تجاه البيئة يعتبر غير كافي بالنسبة إليها، خاصة وأن المؤسسة تمتلك من الإمكانيات والقدرات ما يؤهلها للحصول على هذه الشهادة، كما أن هناك تشابه بين أنظمة إدارة البيئة وأنظمة إدارة الجودة من حيث العمليات الإدارية المشتركة والمتمثلة في : الإجراءات الموثقة، التدقيق في الأنظمة، الإجراءات التصحيحية والوقائية، التحسين والتطوير المستمر . هذا إضافة إلى أن الفوائد التي تحققها المؤسسات التي تطبق نظام إدارة الجودة البيئية الشاملة تفوق بكثير الفوائد المحدودة التي تجنيها المؤسسات من تنفيذ بعض التطبيقات البيئية .

2. الفوائد التي جنتها الشركة من تحسين سلوكها البيئي :

- إن السلوك البيئي الواعي لـ «مؤسسة ورود» والذي كان المسير يسعى من خلاله إلى الارتقاء المتواصل بالعمل الإداري والتطوير المستمر في الإدارة البيئية للمؤسسة وزيادة الوعي البيئي داخل الإدارة، وكذا تطبيق معايير عالمية في جودة منتجاتها، عاد عليها بفوائد عديدة تمثلت عموماً في ما يلي :
- تحسن الأداء البيئي من خلال تقليص معدل الانبعاثات للهواء، والتخلي عن النفايات المضرّة بالبيئة .
 - حل مشاكل الإدارة في كيفية التصرف في فضلات ومخلفات المصنع، وذلك عبر إعادة تأهيلها مثل المواد البلاستيكية المستعملة في الأغذية وسدادات العطور، هياكل الألمنيوم ... الخ
 - حل المشاكل المتعلقة بالعبوات وعمليات التعبئة، وذلك من خلال استعمال المؤسسة للعبوات صديقة البيئة الغير ملوثة لها والمنحلة في الطبيعة .
 - تحسين الأوضاع البيئية للعاملين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوّثات .
 - زيادة الوعي البيئي لدى العاملين بمؤسسة ورود وتعريفهم بالمتطلبات القانونية .
 - تحسين صورة المؤسسة مما يزيد من سمعتها الحسنة .
 - زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة وتحقيق بعض متطلبات التصدير للخارج، إذ أن انتهاج المؤسسة سلوك بيئي مسؤول حقق لها ميزة تنافسية على الآخرين في السوق الواعي بسلامة البيئة وحمايتها .
 - تحقيق الإنتاج النظيف حتى يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية .
 - تفادي الخسائر المادية والاقتصادية خاصة الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية .
 - التقليل من نسبة الضرائب المفروضة على المؤسسة والاستفادة من ذلك مادياً .
 - تعزيز التوافق مع التشريعات والالتزام بالقوانين التي تفرضها السلطات العمومية، مما جنب المؤسسة دفع الغرامات والتعويضات التي تفرض على المخالفات .
 - المساهمة في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة من خلال توفير الأسس الداعمة لتلك الجهود .

— خاتمة

أصبحت الأبعاد البيئية مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشراً هاماً في تنافسيتها ومتغيراً أساسياً من متغيرات التنمية المستدامة، لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية التغيير في نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية، وذلك بإدماجها البعد البيئي في نظام إدارتها أو اعتمادها على الأقل سلوك أكثر مسؤولية تجاه البيئة .

وفي هذا الإطار تعمل السلطات العمومية الجزائرية جاهدة على تطبيق بعض القوانين بطريقة الترغيب لا الردع، بالرغم من أن المشاريع التي تجسدها المؤسسات الاقتصادية تفرز أخطار كبيرة على البيئة والمحيط، بالإضافة إلى أن عدد قليل منها تقوم بدراسة آثار المشاريع على الجانب البيئي، في ظل غياب التطبيق للقانون الخاص بالملوث الدافع.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن انتهاج المؤسسة لسلوك بيئي مسؤول له مساهمة حلية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك لما ينتج عنه من مزايا كبيرة أهمها : الحد من التلوث البيئي، المساهمة في إعادة استخدام المخلفات الإنتاجية، تعزيز التوافق مع التشريعات والالتزام بالقوانين، تحقيق الإنتاج النظيف وحماية المحيط البيئي، وبالتالي تحقيق مقتضيات ومتطلبات التنمية المستدامة .

— قائمة المراجع

المجلات :

- السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 25، يناير 2004 .
- ايثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، نظام الإدارة البيئية " ISO 14001 : 2004 "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، 2008 .
- محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 07، 2009 .
- مطانيوس مخلول، عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، 2009.

البحوث والمداخلات :

- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007 .
- عبد الكريم شوكمال، طارق راشي، إدارة الجودة الشاملة البيئية وفقاً لمعايير الإيزو 14000 كمدخل لتحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول : إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة - الجزائر، 13 - 14 ديسمبر 2010 .
- عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي حول : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، 7-8 أبريل 2008 .

مواقع الإنترنت :

8. موقع منظمة اليونسكو : www.unesco.com
9. موقع المنظمة الدولية للتقييس : www.iso.org
10. موقع شركة وورد : www.wouroud.com